أثر تسسيس الجيش في الاستقرار السياسي في العراق ١٩٢١ -١٩٩١

د.كمال عبدالله حسن* **د.الناصر دريد سعيد****

الكلمات المفتاحية: الجيش، تسيس الجيش، تدخل الجيش في السياسة، الاستقرار السياسي، العراق.
https://doi.org/10.31271/jopss.10017

ملخص البحث:

تعد عملية تسييس الجيش أحد أهم عوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي في العراق منذ تأسيسه كدولة عام ١٩٢١، وقد استخدم الجيش لتحسم الخلافات بين النخب السياسية، ثم أصبح أداة بيد السلطة لتحقيق الأهداف السياسية، مما أضر كثيرا بالعملية السياسية ومؤسسات الدولة والمصلحة العامة، وتقع مسؤولية كل ذلك على النخب السياسية والعسكرية، ولا سيما في الحروب، مثلما كان الحال في ملف التعامل القمعي مع مطالب الشعب الكردي، أو مع إيران وغزو الكويت، وقد أدى كل ذلك إلى تأخر مؤسسات النظام السياسي وزاد من تآكلها، وبخاصة الجيش، وتسبب بالنتيجة في الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣.

پوختە توێژینەوە:

کاریگەری بەسیاسیکردنی سوپا لەسەر ئارامی سیاسی لە عێراق ١٩٢١-١٩٩١

پرۆسەی بەسیاسیکردنی سوپا یەکێکە لەهۆکارەکانی ناسەقامگیری سیاسی هەر لە دروستبونی دەوڵەتی عێراقەوە لە ساڵی ١٩٢١. بەتایبەت کە سوپا بۆ یەکلاییکردنەوەی ململانێی دەستەبژێری (نوخبەی) سیاسی بەکارهاتووە، هەروەها ئامرازێك بووە بەدەست دەسەڵاتەوە بۆ بەدیهێنانی ئامانجە سیاسیەکانی. ئەمەش بووەتە هۆی تێکچونی دیمەنی سیاسی و زیانگەیاندن بە دامەزراوەکانی دەوڵەت و بەرژەوەندی نیشتیمانی. بەرپرسیاریەتی هەموو ئەمەش دەکەوێتە ئەستۆی دەستەبژێری سیاسی و سەربازی ، بەتایبەتی لەدۆسیەکانی شەڕ لەگەڵ کورد، شەڕی عێراق و ئێران، داگیرکردنی کوەیت لەساڵی ١٩٩٠، کە لەئەنجامدابووە هۆی پێشنەکەوتنی دامەزراوەکانی دەوڵەت و دارمانی سوپا و ڕوودانی کارەساتی داگیرکردنی سەربازی ئەمریکی بۆ عێراق لەساڵی ٢٠٠٣.

* أستاذ مساعد في كلية العلوم السياسية - جامعة السليمانية: kamal_haroni@yahoo.com

** باحث متخصص في العلوم السياسية – العلاقات الدولية: alnasir.doraid@yahoo.com

Abstract

The impact of politicization of the army in political stability in Iraq after 2003

The process of politicization of the army one of the most important factors for the stability in Iraq since establishing modern state in 1921, the army had been used to determine the disputes among the political elites, then, it became an instrument the hand of authority to achieve the political goals, that was responsibility of both the political and military elites, particularly in wars, Like one with the Kurdish peoples, or with Iran and invasion Kuwait, all that led lag the Political System institutions increased erosion especially the army, till the American occupation the Iraq in 2003.

المقدمة

تأسست الدولة العراقية الحديثة في العام ١٩٢١، وتزامن معها تأسيس الجيش العراقي، لغرض تشكيل مؤسسة قادرة لفرضالسيطرة على كامل الاراضي وتأمين الاستقرار داخل حدودها، الا ان حالة عدم الاستقرار السياسي حفز الجيش، التدخل في الشؤون السياسية عبر عملية الانقلابات العسكرية، لدعم نخبة سياسية معينة، أو لإنتاج النخب السياسية الحاكمة، ثُمّ ليتحوّل الى مصدر قوةوأداة للحكومة لتنفيذ أغراضها السياسية، المتمثلة بالإستئثار بالسلطة، كما في حروب كوردستان، والحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠ – ١٩٨٨، او في حل مشاكل السلطة في مغامرة الكويت ١٩٩٠، والتي أدت الى تدمير الجيش العراقي في ١٩٩١ ثم الدولة العراقية برمتها في ٢٠٠٣.

إشكالية البحث: تدور اشكالية البحث حول جملة من الأسئلة وهي:

١- هل كانت طموحات الشعب العراقي في إيجاد دور واسع للجيش خارج اطار الدفاع عن الوطن هي السبب الذي اقحم الجيش في السياسة وقاده للتحطيم وهو في مهده عام ١٩٤٠؟

٢- وهل كان غياب مؤسسات الدولة الحديثة او ضعفها في المرحلة التالية اسوة بدول العالم الثالث هو من جعل العراق وسلطته قبلة للانقلابات المتكررة بين ١٩٥٨-١٩٦٨؟

٣- وهل كانت أدلجة الجيش هي التي أدت بالنتيجة الى تحوله الى مجرد أداة في يد الأحزاب الآيديولودية وبالتالي قادته الى حروبه المدمرة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين؟

فرضية البحث: تؤكد فرضيةالبحث،أن الجيش العراقي كان منذ تأسيسه مثقلاً بمهام ومطالب شعبية فاقت قدراته وعند تملكه تلك القدرات أصبح أقوى من الدولة نفسها مما قاد نخبة من ضباطه الى التسلط عليها قبل أن تتسلط عليهما الأحزاب الآيديولوجية وتقود الجيش الى حروبه المدمرة.

منهجية البحث:تم استخدام منهج (التحقيب -Periodization) الذي وضعه المفكر السوسيولوجي والمؤرخ (ليونيد غرينين Grinin)، والذي يعني تقسيم المبحث الى حقب تاريخية على أساس احداث مهمة تقسم مراحل البحث، وكذلك منهج (التقسيم الثلاثي –Three Stages) للدولة*.

* للمزيد عن الافكار بخصوص منهجية (التحقيب)، انظر:

Lionid Grinin, Production Revolutions and Periodization of History: A comparative and Theoretic-Mathematical Approach, Social Evolution and History, Uchitel Publishing, Volgograd, Vol. 6, No. 2, 2007.

وكذلك بخصوص الأطوار الثلاثة للدولة لنفس المفكر، انظر:

Lionid Grinin, Early Stage, Developed State, Mature State: The Statehood Evolutionary Sequence, Social Evolution and History, Uchitel Publishing, Volgograd, Vol. 7, No. 1, 2008.

المبحث الاول : دور الجيش في السياسة ١٩٢١ – ١٩٥٨

ان المتغيّرات التي تزامنت مع ظروف انتهاء الحرب العالمية الاولى ١٩١٨، تسببت في تعقيد المشهد السياسي لتحديد ملامح النظم السياسية للشعوب التي كانت تحت جناح الدولة العثمانية، فالمتغير العسكري كان الابرز والمتمثل في الاحتلال المباشر للاراضي والتحكم في ادارة شعوبها، و المتغيّر الآيديولوجي الماركسي والمتمثل الدعوة الى الشيوعية الاشتراكية والشيوعية بعد نجاح الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧، والمتغيّر السياسي والمتمثل بحق تقرير مصير الشعوب وحريّتها في السعي الى نيل استقلالها وفقاً لمبادئ الرئيس الاميركي ويلسون وميثاق عصبة الامم وكذلك في ظل المتغيّر الاجتماعي الشعبي الثائر والمطالب بالدولة العربية والكردية المستقلة. الا ان هذه التطورات لم تمنع كل من بريطانيا وفرنسا من تأمين شروط قيام نظام اقليمي جديد والتعهد بحمايته من القوى المحلية والدولية[١].

وقد جسدت ثورة الشعب في العراق عام ١٩٢٠، مفاهيم الوطنية والاستقلال والرفض الشعبي لسياسة الانتداب مما حفز الحكومة البريطانية على التفكير بتدبير شؤون العراق بحنكة سياسية وباقل ما يمكن من الكُلف مادياً وبشرياً من خلال تغير سياسة الحُكم من الادارة العسكرية المباشرة الى اقامة دولة في العراق من الولايات الثلاث البصرة وبغداد والموصل، تلبية لمطالب الثوار وتهدئة للاوضاع لضمان تحقيق مصالح بريطانيا في العراق[٢].

وتشكلت الادارة في الدولة العراقية من تحالف ضمّ فريقين من الشخصيات السياسية، الفريق الاول مثله الاعيان والوجهاء الذين تمكنت بريطانيا من اقناعهم بالتعاون مع الملك فيصل الاول لتثبيت النظام الجديد، ومن ابرز رموزه عبدالرحمن النقيب وعبدالمحسن السعدون. والفريق الثاني مثله عدد من الضباط والنشطاء الذين ناهضوا الدولة العثمانية من حملة الافكار القومية العربية وشكّلوا الجمعيات السياسية، ورغم ان رموز كلا الفريقين كانوا متباينين فيما بينهم من حيث المصالح والمواقف[٣]. فقد سعى الطرفان الى تأسيس نظام سياسي برلماني بهدف تحقيق المصالح الوطنية من خلال التكتلات والاحزاب التي تشكلت خلال تلك الحقبة في ظل سياسة توازن القوى داخلياً التي اتبعها الملك فيصل الاوللمحافظة على الوضع الراهن وعدم اختلاله لصالح طرف دون آخر.

وقد وصف الملك فيصل الاول الوضع الحَرج للحكومة العراقية بقوله "ان الحكومة أضعف من الشعب بكثير ولو كانت البلاد خالية من السلاح لهان الأمر"، لذلك اتجهت الحكومة العراقية الى تقوية الجيش العراقي لمواجهة العشائر المسلحة في البلاد، كما جاءت الدعوة للانضمام للجيش بمثابة تحقيق للاندماج الوطني عبر تطبيق التجنيد الالزامي، بهدف تحقيق استقلالية سياسية أكبر للعراق و رفضت بريطانيا في البدء هذا المسعى تحت ذريعة الالتزام ببنود المعاهدة العراقية البريطانية[٤] لذلك عملت

١) رغيد الصلح، حربا بريطانيا والعراق ١٩٤١ – ١٩٩١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٩٤، ص ٣٩.
٢) عمار علي السمر، شمال العراق ١٩٥٨– ١٩٧٥، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٢، ص ٨٨.
٣) رغيد الصلح، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨.
٤) د. كاظم نعمة، الملك فيصل الأول والانكليز والاستقلال، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط٢، ١٩٨٨، ص١٨٥.

الحكومة العراقية على تعزيز قوات الجيش و زيادة عدد القوات بالحجم الذي تؤهله الميزانية العامة المتواضعة[١]. ان العوامل التي شجعت القيادات العسكرية الى التدخل المباشر وغير المباشر في الشؤون السياسية، ترتبط بعدد من القضايا الداخلية والخارجية التي أثرت على مواقف وقرارات الحكومة العراقية والمرتبطة بالمصالح الوطنية والقومية، ويمكن تناول أهم تلك العوامل في مطلبين:

المطلب الاول: العوامل ذات الأبعاد الخارجية:

وهي تتمثل في اختلاف المواقف بين الحكومة العراقية والبريطانية بشأن القضايا الداخلية والخارجية؛ و إنعكاسات الصراع الدولي على مواقف الحكومة العراقية، وذلك على النحو الآتي:

أولاً : اختلاف المواقف بين الحكومة العراقية والبريطانية بشأن القضايا الداخلية والخارجية:

١. كان تأثير الحكومة البريطانية كبيراً على مواقف الحكومة العراقية بسبب ضَعْفها في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وقد تجسدت هذه التأثيرات في صلاحيات المندوب السامي وتدخله المباشر في الشؤون الداخلية لاكثر من حالة مما كان يثير حفيظة القوى الوطنية، فقد وافقت الحكومة العراقية عام ١٩٢٢، على تشكيل (الحزب الوطني العراقي - برئاسة جعفر ابو التمن) وحزب (جمعية النهضة العراقي - برئاسة الحاج أمين الجرجفجي) لكن المندوب السامي البريطاني (بيرسي كوكس) أمر بحلّ الحزبين عام ١٩٢٢ بسبب معارضة الحزبين للاحتلال والمطالبة بالاستقلال وعدم تدخل بريطانيا في شؤون العراق الداخلية[٢].

٢. كان العراق يعاني من عوامل ضَعْف عديدة تهدد كيانه بالانقسام في الوقت الذي كان التيار القومي يتطلع لقيام الحكومة العراقية بدور خارج حدودها، لاسيما فيما يتعلق بقضية فلسطين وسوريا والوحدة العربية ناهيك عن استقلاله عن بريطانيا، مما شكّل عامل خلاف بين هذا التيار وبين بريطانيا، لان بريطانيا كانت تطالب بالاهتمام ببناء وتطوير العراق تدريجياً بينما كان التيار الوطني يمنح الاولوية لقضية الاستقلال الناجز، باعتبار النظام الانتدابي يقضي بوضع علاقات العراق الخارجية وسياسته الدفاعية في يد السلطات البريطانية[٣].

٣. أثرت المعاهدة العراقية البريطانية عام ١٩٣٠، على موقف الحكومة التي كانت تبحث عن أسرع الطرق مع بريطانيا لتحقيق الاستقلال، لاسيما الجوانب المتعلقة بالجيش، بسبب ما تتضمنه من تأكيد

---

١)ارتفعت ميزانية الجيش من ٢٢% من حجم الانفاق الحكومي الى ٣٢% ، فتم زيادة عدد منتسبي الجيش من١٢٠٠٠ عام ١٩٣٣ الى ٤٣٤٠٠ عام ١٩٤٠ اضافة الى ١٢٠٠٠ من قوى الامن الداخلي، وعدد الطائرات من ٩ عام ١٩٣٢ الى ١١٦ عام ١٩٤١، للمزيد من المعلومات ينظر: رغيد الصلح، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٦.

٢)كان العراق في حسابات القوى العظمى بلد متوسط الحجم من حيث المساحة والسكان اسوة ببريطانيا وفرنسا وروسيا، الا انه يملك موقع جغرافي متميز اضافة الى الزراعة والنفط والمياه، للمزيد من المعلومات ينظر : فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١، ص ٦٤.

٣)رغيد الصلح، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.

على ضرورة استمرار المدربين البريطانيين للجيش العراقي وشراء الاسلحة والتجهيزات من بريطانيا حصراً و بقاء الجيش والقواعد الجوية البريطانية في العراق[١]. وما لها من وقع سلبي على جهود النخبة السياسية والشعبية في نشاطها لنيل الاستقلال والسيادة.

ثانياً : إنعكاسات الصراع الدولي على مواقف الحكومة العراقية:

انصرفت بريطانيا وفرنسا المنتصرتان في الحرب العالمية الاولى خلال عقد عشرينيات القرن الماضي الى تثبيت الوضع الراهن في المنطقة ضد التحديات المحتملة، وفي عقد الثلاثينيات برزت قوى (المانيا وايطاليا) والتي تحدت ذلك الوضع وعملت على تغييره، وبالمقابل سعت بريطانيا وفرنسا الى تعزيز نفوذهما، فانعكست هذه التطورات على مجمل العلاقات البريطانية العراقية وعلى الاستقرار السياسي داخل العراق وسنتناول أهم الاحداث التي أفرزتها تلك المرحلة :

١. انقلاب الفريق بكر صدقي عام ١٩٣٦: كانت الفترة الممتدة بين وفاة الملك فيصل الاول ١٩٣٣ واندلاع الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩، فترة مضطربة، حيث تم تغيير الوزارة اثنتي عشر مَرّة، بسبب تأثير صراع القوى العظمى وانعكاسها على الاستقرار الداخلي في العراق، مما دفع بالفريق بكر صدقي لتنفيذ الانقلاب في ١٩٣٦/١٠/٢٩ وبعدها اختلفت الجماعات الساندة له فيما بينها حول الوعود التي قطعت للناس، وتحوّلت الحكومة شيئاً فشيئاً الى الفردية والاستبداد مما دفع الجيش الى السُخط وبدأت الحكومة بفقدان أيّ سند شعبي أو حزبي، مما مهد الى حدوث تغييرات عديدة جراء تدخل الجيش في تطور الاحداث السياسية، بعد اغتيال الفريق بكرصدقي عام ١٩٣٧[٢].

٢. حركة رشيد عالي الكيلاني والعقداء الاربعة عام ١٩٤١: تميّزت سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية بنمو القوى السياسية المتشددة على حساب القوى المحافظة، تحت تأثير دعمكل من ألمانيا وايطاليا اللتان عملتا على كسب وحلفاء في المنطقة، لذا حاولت بريطانيا حماية مصالحها في العراق، من خلال الحفاظ على التسهيلات الاستراتيجية باستخدام قواعد وممرات العراق جواً وبراً اضافة الى كونه أحد المزودين الرئيسيين لها بالنفط، هذه المعطيات جعلت بريطانيا تتمسك بالعراق تاركةً للنخبة السياسية أمر تصريف شؤون وتأمين استقرار البلاد في مواجهة التيار القومي العربي، كانت مجموعة رشيد عالي الكيلاني والعقداء الاربعة التي استلمت الحُكم، نخبة متحمسة لانقاذ العراق من الهيمنة الاجنبية لكنها لم تُحسن ادارة الصراع مع بريطانيا، مما ادى الى الانهيار السريع للحركة لاعتبارات تتعلق بظروف النخبة وارتباكها بعد اندلاع القتال وتعطيل المؤسسات القيادية الأمر الذي شلّ آلية اتخاذ القرار[٣]، مما ادى الى عملية احتلال العراق من قبل القوات العسكرية البريطانية للمرة الثانية في تأريخه.

---

١)عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزرات العراقية، بيروت، ج ٤ ، ١٩٨٠، ص ١٧٨.

٢) عمار علي السمر، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٣.

٣) تم تطهير الجيش من الضباط المناوئين لبريطانيا، وابعاد الضباط العرب واعادة الضباط البريطانيين الى مواقعهم داخل الجيش ، اضافة الى تنفيذ عقوبة الاعدام بحق العقداء الاربعة تباعاً. مما اوجد رد فعل لدى الشعب ضد الحكومة، للمزيد من المعلومات ينظر : سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقيةحتى عام ١٩٤٥، مكتبة اليقضة العربية، بغداد، ١٩٨٨، ص ١٣٥ – ١٥٥.وكذلك رغيد الصلح، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٦.

المطلب الثاني: العوامل ذات الأبعاد الداخلية:

وهي تتمثل في الخلافات بين الشخصيات السياسية؛ وثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وذلك على النحو الآتي:

اولاً : الخلافات بين الشخصيات السياسية العراقية[١]:

١. أدى عدم التزام بريطانيا بوعودها بمنح استقلال الدولة العربية الى حالة من الشك في التعامل معها من قبل بعض النخب القومية السياسية، وقد برزت الحالة بعد وفاة الملك فيصل الاول عام ١٩٣٣، كونه مثل رمز لفكرة القومية العربية و كان قادرا على التنسيق بين جميع النخب المتنافسة للتوازن بينها بالعمل فق مبدأ (خُذ وطالب).

٢. ان معضلة الوحدة الوطنية و التماسك الداخلي من العوامل الهامة في العراق الذي لم يعرف الاستقرار القائم على تأصيل المؤسسات الدستوريةبل على ديمومة العرش المَلكي الذي بقي رمزاً لوحدة الدولة، مما ادى الى معايشة النخبة السياسية لحقبة من العنف خلال عقد الثلاثينيات.

٣. تشكّلت الكتُل السياسية للمشاركة في الوزارات المتعاقبة لادارة شؤون الحُكم، ثم تطورت الحالة الى تشكيل احزاب وفق اهداف مرحلية تسعى لتجاوز الازمات المستجدة، الا ان الخلافات في مواقف الشخصيات السياسية بشأن القضايا الداخلية والخارجية، ادى الى تعميق الخلافات وشجعت بعض الساسة للاستعانة بالقيادات العسكرية والاستقواء بها، ويُعد انقلاب الفريق بكر صدقي عام١٩٣٦ أول مثال لهذه لحالة[٢].

ثانياً: ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨:

كانت الحياة السياسية طوال الفترة المَلكية غير مستقرة[٣]، وابتداءً من عام ١٩٤١، استخدمت الحكومة اسلوب القمع والاعدام والنفي ضد المعارضين، وبسبب تسلط الجيل القديم، وعدم اجراء تغيير جوهريعلى البُنية السياسية لاستيعاب الطبقة الوسطى الجديدة وطموحاتها وامكانياتها المكوّنة من المثقفين والمهنيين وضباط الجيش الراغبين في المساهمة في الحياة السياسية، ما سدّ طريق التغيير أمام الزعماء السياسيين المدنيين من الجيل الجديد المشاركة في الحياة السياسية عبر الانتخابات ومجلس

١)حسين جميل، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥- ١٩٤٦، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٨٣، ٣٤٥. وكذلك رغيد الصلح، مصدر سبق ذكره، ص ٧١ -١٤١.

٢) وهناك ملاحظة مهمة ينبغي الاشارة ، وهو ان استخدم مصطلح (الانقلاب العسكري) على كل عملية استيلاء لنخبة عسكرية على السلطة السياسية، بغض النظر عن اعتبار الكثيرين من المتابعين والمؤرخين، الى ان هذا العمل الانقلابي قد يكون فاتحة لعهد مزدهر من الانجاز والاصلاح السياسي (كما يعتقد الكثيرين حول انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ أو ٢٣ تموز ١٩٥٢ في مصر، ... الخ) وبالتالي فان استخدام مصطلح الانقلاب العسكري لا يقصد منه الاساءة الى أي من هذه الاحداث بل هو مجرد توصيف علمي اكاديمي لا غير.

٣) خلال العهد الملكي تألفت ٥٩ وزارة و١٦ مجلساً نيابياً كما أعلنتالاحكام العرفية ١٦ مرّة، للمزيد من المعلومات ينظر: عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزرات العراقية، بيروت، ج ٤ ، ١٩٨٠، ص ٢٢٥

النواب[١]، ما دفع البعض منهم الى قبول الاتصال بتنظيم حركة الضباط الاحرار في العراق التي تأسست تحت تأثير حركة الضباط في مصر ونجاحهم في تغير النظام السياسي، نتيجة عجز الاحزاب السياسية الراغبة بالتغيير عن الوصول الى الحُكم، ما دفع القيادة العسكرية الى المبادرة نتيجة لحراك سياسي عام لتحقيق هدف تغيير النظام السياسي في ١٤ تموز ١٩٥٨[٢].

١) اعتمدت تركيبة مجلس النوابعلى الاعيان ورؤساء العشائر وكبار الملاكين بنسبة ٩٥% الأعضاء منذ تأسيسه،(نواباً بالتزكية) نتيجة المقاطعة الشعبية منذ عام١٩٢٥ حتى تموز ١٩٥٨ ، للمزيد من المعلوماتينظر: عمار علي السمر، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٨.

٢) تشكّلت خلايا تنظيم الضباط الاحرار في العراق، مطلع عقد الخمسينيات القرن العشرين، نتيجة تأثر الضباط بعوامل تتعلق مصير الضباط المشاركين في احداث عام ١٩٤١، وفشل حرب فلسطين عام ١٩٤٨، ودخول العراق في حلف بغداد عام ١٩٥٥، وموقف الحكومة ضد مصر في حرب السويس، وعوامل اخرى تتعلق بالحياة السياسية والاقتصادية داخل العراق، واهدافها كانت تتلخص في تحرير العراق من التبعية الاجنبية واتباع سياسة الحياد بين المعسكرين الغربي والشرقي واصلاح النظام الاقتصادي والاجتماعي في العراق، للمزيد من المعلومات ينظر: صبحي عبدالحميد، أسرار ثورة ١٤تموز١٩٥٨ في العراق، منشوات مكتبة بشار، بغداد، ١٩٨٣، ص ٢٧ .

المبحث الثاني :خصائص الانقلابات العسكرية في العراق منذ ١٩٥٨

منذ الانقلاب العسكري الأول في تاريخ العراق عام ١٩٣٦، توالت الانقلابات على العراق لاسيما منذ انقلاب ١٩٥٨ وما بعده، والحقيقة ان الانقلابات كفعل عسكري كانت مرهونة دائماً بسببين، أحدهما معلن ويتعلق بأهداف سياسية معينة، والثاني غير معلن وهو عملية الاستيلاء على السلطة مع ما يترتب على ذلك من نفوذ وغلبة وامتيازات،... الخ، ولم تكن الأهداف السياسية واضحة تماماً في الانقلاب الأول الذي قاده بكر صدقي، فقد قيل انه لوقف سيطرة ياسين الهاشمي على النظام السياسي[١]، وقيل انه لدعم الاتجاهات اليسارية التي بدأت تظهر بشكلها الغائم آنذاك[٢]. وقيل أيضاً انها بسبب انتماءات الفريق بكر صدقي القومية[٣]. وفي انقلاب ١٩٤١ (والذي اطلق عليه حركة مايس ١٩٤١) كان العامل السياسي أكثر وضوحاً رغم عدم غياب السبب الحقيقي[٤]، الا أن الأمر اختلف تماماً مع انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ والذي اسقط النظام الملكي، والذي كان أول انقلاب في تأريخ العراق يقوم بتغيير شامل للنظام السياسي وليس مجرد اسقاط حكومة.وسنحاول في هذا المبحث ان نبحث في ظاهرة الانقلابات وكيف انها مرت بمرحلتين هما مرحلة التسييس ومرحلة الأدلجة.

---

١) كان العرش يشكو من فراغ واضح بعد وفاة الملك فيصل الأول اذ لم يتمتع الملك غازى للحكم بشخصية والده القيادية، مما جعل الساحة السياسية، ساحة للصراع المستمر بين مختلف الاقطاب ومنهم ياسين الهاشمي الذي تولى رئاسة الوزراء (للمرة الثانية) في ١٩٣٥، الأمر الذي أثار حنق خصومه بل والملك نفسه وكان أحدهم هو السياسي حكمت سليمان، والذي رتب الانقلاب بالمشاركة مع الفريق بكر صدقي، للمزيد ينظر: سامي عبدالحافظ القيسي، ياسين الهاشمي وأثره في تاريخ العراق المعاصر ١٩٢٢-١٩٣٦)، دار دجلة، بغداد، ٢٠١٣، ص ٥٠٨.

٢) كانت جماعة الأهالي بقيادة جعفر أبو التمن وكامل الجادرجي مشتركة في الانقلاب بوضوح ورغم انهم لم يكونوا شيوعيين بالمعنى المفهوم، للمزيد ينظر: مؤيد شاكر الطائي، انقلاب بكر صدقي ١٩٣٦ واليسار العراقي، جريدة المدى اليومية، مؤسسة المدى للنشر، بغداد، عدد ١٥-١٢-٢٠١٣.

٣) يعتبر بكر صدقي واحد من أكفأ قادة الجيش العراقي قبل ١٩٥٨ وقد ولد في ١٨٨٦ لابوين كرديين وظهرت ادعاءات غير مؤكدة عن اتجاهاته القومية ، بل ذهبت الادعاءات الى حد اتهامه بالسعي لخلق دولة كردية!! والواقع هو ان حكومة حكمت سليمان عمدت الى ابعاد الضباط القوميين العروبيين ليس لأسباب قومية أو آيديولوجية بل بسبب ولائهم لحكومة الهاشمي السابقة، لذلك رتب الضباط القوميون في الموصل عملية اغتياله يوم ١٩٣٧/٨/١١ وهو في طريقه لتركيا، للمزيد ينظر:عادل محمد حسين، تطور الدور السياسي للجيش العراقي ١٩٣٥-١٩٣٩)، مجلة التربية والعلم، كلية التربية، جامعة تكريت، سامراء، المجلد (١٤)، العدد (١)، لسنة ٢٠٠٧، ص ٢٧.

٤) يرى الكثير من المؤرخين ان العامل الوطني–القومي المتمثل بالضباط القوميين (المربع الذهبي) كان صادقاً في رغبته بالتخلص من الهيمنة البريطانية واستغلال ظروف الحرب العالمية الثانية لتحقيق هذا الهدف، وقد اغتنم رشيد عالي الكيلاني تحالفهم معه، ليتسيد المشهد العراقي بعد موت الملك فيصل الأول وعبدالمحسن السعدون وحكمت سليمان وجعفر العسكري سياسياً وعسكرياً ويزيح بقية منافسيه مثل نوري السعيد وتوفيق السويدي وجميل المدفعي وجودت الأيوبي، ... الخ، للمزيد عن حركة مايس ١٩٤١، ينظر:

Mohammad A. Tarbush, The Role of the Military in Politics, A Case Study of Iraq to 1941), Routledge, Abingdon, 2010, P.P. 150-181

المطلب الأول : الانقلابات العسكرية وتسييسها:

ظلت الانقلابات العربية تدور في فلك السيطرة على السلطة مثل انقلابات ١٩٣٦ و١٩٤١ في العراق وانقلابات حسني الزعيم ١٩٤٩[١]، وسامي الحناوي في نفس العام[٢]، وانقلاب الشيشكلي[٣]، ورائهما في سوريا حتى قيام انقلاب ٢٣ تموز ١٩٥٢ في مصر[٤]، والواقع ان نظام الرئيس عبدالناصر احدث انقلاباً جذرياً في الفكر السياسي العربي وعلى مستويات عدة، فقد كان للنجاح المدوي للانقلاب والنظام الذي جاء بعده اثر هائل في تقبل الشعوب العربية لفكرة الانقلابات واعتبارها عملاً ثورياً ممكناً قد يؤدي الى نتائج راديكالية في تطور الشعوب العربية، بل انه وحتى الشيوعيون العرب اضطروا، تحت ضغط التأييد العام العربي الى تكييف آراءهم الرافضة للانقلابات بشكل من الاشكال[٥]، كما تراجعت الدعوة للبرالية والديمقراطية الانتخابية حتى اختفت تماماً خلال الخمسينات والستينات. وهكذا تحولت الانقلابات العسكرية بعد ان شاعت كاريزما عبدالناصر في الخمسينات لتصبح حلماً لكل القوى السياسية على الأرض في العراق[٦]. كما ان النظام الملكي الذي ارتبط بالتحالف مع بريطانيا، ولم تعد فكرة الانقلاب نفسها هي الاغراء فحسب بل اصبحت تنظيمات (الضباط الأحرار) التي يفترض فيها ان تتكون من مجموعة رئيسية من صغار او متوسطي الرتب من الضباط والتي تنتشر بشكل عمودي كتنظيموطني غير متحزب يهدف الى ترتيب الانقلاب ضد النظام الحاكم[٧]. وهكذا تأسس تنظيم

---

١) للمزيد انظر:خليل صويلح، حسني الزعيم مفتتح الانقلابات السورية، جريدة الأخبار، دار الأخبار، بيروت، العدد ١٨٠٨، ١٤-٩-٢٠١٢، ص ١٩.

٢) مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، الرمادي، العدد ٢، حزيران ٢٠١٢، ٢ص ٢٨١-٢٨٦.

٣) للمزيد من المعلومات ينظر: هاني الخير، اديب الشيشكلي صاحب الانقلاب الثالث في سوريا، مكتبة الشرق الجديد، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٨.

٤) لم يتم ذكر انقلاب الجنرال فضل الله زاهدي ضد حكومة الدكتور محمد مصدق في ايران رغم اهميته بسبب وقوعه في بلد غير عربي وان كان شرق أوسطي، للمزيد انظر:

Mark Gasiorowski, The CIA Documunts and the Overthrow of Dr. Musaddiq of Iran, Iranian Studies, International society of Iranian Studies, Abingdon, Vol. 35, No. 1/3 Winter-Summer, 2002, pp. 2456-247.

٥) وصل الشيوعيون العراقيون الى حد تبني انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ واعتباره اهم علامة سياسية لهم الى الآن من خلال التغطية على الحقيقة الانقلابية لحدث ١٤ تموز ١٩٥٨ عبر الادعاء ان ١٤ تموز ١٩٥٨ هو ثورة وليس انقلاب لأن الايديولوجية الماركسية تدين الانقلابات، انظر: حنا بطاطو، العراق، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار)،ترجمة عفيف البزاز، الكتاب الثالث، طهران، ٢٠٠٦.

٦) جاءت حرب السويس ١٩٥٦ وانتصار الرئيسالمصري عبدالناصر السياسي الساحق فيها لتشكل تلك الاسطورة الكارزمية التي احاطت بناصر طوال الخمسينات والستينات، للمزيد ينظر:

Robert McNamara, Britian, Nasser and the Balance of Power in the Middle East 1952-1967). Frank K. Cass, London, 2003, pp. 64-90

٧) انتشر نمط تنظيم، الضباط الأحرار) في كل جيوش المنطقة تقريباً الا ان اشهرها هي تلك التي نجحت في قلب أنظمة الحكم في بلادها مثل مصر والعراق ١٩٥٨ وليبيا ١٩٦٩، للمزيد حول الظاهرة، انظر:

Eliezer Be'eri, A Note on Coupsd'etat in the Middle East, Journal of Contemporary History, Sage,

الضباط الوطنيين في العراق (والذي عرف أيضاً باسم الضباط الأحرار)[١]، ورغم ان الحزبية تسللت احياناً الى كثير من أعضاء التنظيم في العراق[٢]، الا انه لا يمكن وصف انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ بانه انقلاب مؤدلج، والواقع ان الرأي العام العربي ظل حتى السبعينات مأخوذاً بنجاحات حكومات الانقلابات العسكرية التي ظلت تحاول تقليد او استنساخ كاريزما عبدالناصر بكل الطرق طوال هذه الفترة.

والواقع ان هذا النجاح كان عاملاً أساسياً في قرار كل الاحزاب الايديولوجية آنذاك ان تؤسس تنظيماتها العسكرية للقيام الانقلابات العسكرية. وربما لم يخلو أي مشتغل بالسياسة آنذاك من التفكير بالانقلابات كوسيلة لتحقيق أهدافه السياسية مهما بدت تلك الأهداف بعيدة عن التحقق بالانقلاب اوبغيره[٣]. وهكذا وبسبب دخول الاحزاب الايديولوجية ساحة الانقلابات العسكرية، سرعان ما اختفت صيغة (الضباط الأحرار) اللاايديولوجية لتحل محلها الانقلابات الايديولوجية، وبذلك اختفت الصيغة السياسية العامة للانقلابات العسكرية لتحل محلها الانقلابات العسكرية المؤدلجة.

المطلب الثاني: الانقلابات العسكرية المؤدلجة:

الانقلابات العسكرية المؤدلجة هي تلك الانقلابات العسكرية التي قام بها ضباط ينتمون الى أحزاب ايديولوجية لغرض ايصال احزابهم للسلطة كهدف اساسي للانقلاب، وقد رأينا كيف ان كثير من الضباط المنتمين لانقلاب ١٤ تموز كانوا منتمين بالفعل لأحزاب سياسية او اتجاهات سياسية، لكننا لا نستطيع ان نقول ان انقلاب ١٤ تموز كان انقلاباً مؤدلج لعدة أسباب، وهي:

١. ان قادة الانقلاب لم يكونوا من اتجاه ايديولوجي أو حزبي واحد، بل جمعهم هدف وطني واحد (كما قدروه) وهو ازالة نظام حكم عميل (كما اتفقوا عليه).

٢. لم يكن الانقلابيون في غالبيتهم العظمى منتمين فعلاً آنذاك لأي اتجاه حزبي محدد بل كانت جل انتماءاتهم فكرية محضة دون الانتماء الحزبي الصريح أي دون وجود خطة حزبية معينة للاستيلاء على السلطة.

London, Vol. 5, No. 2, 1970, P. 125

١) تدعي بعض المصادر التاريخية ان التأسيس الفعلي للتنظيم يعود الى هزيمة فلسطين في ١٩٤٨ (أي قبل نجاح التنظيم الأم وشهرته في مصر عام ١٩٥٢) وقد يكون هذا الادعاء صحيح في نشوء التنظيم في مصر اصلاً ، للمزيد ينظر: احمد باش اعيان، انقلاب ١٤ تموز١٩٥٨ في العراق خلفياته و ذيوله، دار الحكمة، لندن، ٢٠١٣، ص ٣٨.

٢) مثل عبدالوهاب الشواف الذي كان يسارياً!! وعبدالكريم الجدة وطه الشيخ احمد وغيرهم كما قيل ان هناك العديد من الضباط المشتركين في التنظيم من ذوي الميول الاسلامية، الا ان الغالبية العظمى من الضباط كانوا من ذوي التوجه القومي العروبي، للمزيد ينظر: ليث عبدالحسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز في العراق، مكتبة اليقظة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٨١، بيروت ، ص ٨٤.

٣) تذكر المصادر ان الشاب السياسي الكردي (آنذاك) جلال الطالباني قد التحق بالكلية العسكرية بعد تخرجه من كلية الحقوق عام ١٩٥٩ كجزء من خدمته العسكرية، لكنها لا تذكر انه هو من سعى بنفسه للانضمام للكلية العسكرية للتخرج كضابط، قبل ان يدرك استحالة تنفيذ فكرة الانقلابات ويقرر الانضام لثورة أيلول ١٩٦١ الكردية كما سيرد ذكرها لاحقاً، للمزيد ينظر: سيد عبدالفتاح، جلال طالباني رؤية مصرية، مركز القاهرة للدراسات الكردية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ص ٦٤.

لكنه بدءاً من ذلك التاريخ انتهى عهد الانقلابات السياسية العامة او ذات الاهداف الوطنية العامة لندخل مرحلة الانقلابات المؤدلجة[١]. وقد بدأت ظاهرة الانقلابات المؤدلجة منذ ذلك التاريخ[٢]، لكن انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ يعتبر هو العلامة المميزة في تاريخ بدء الانقلابات المؤدلجة والذي يعتبر نموذجاً للانقلابات العسكرية الحزبية والمؤدلجة، فقد صدرت الاوامر من القيادة العليا لحزب البعث العربي الاشتراكي، بتشكيل اللجنة العسكرية في الحزب منذ الأيام الأولى لانقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨[٣]، والتي كان هدفها يتمثل بنقطتين اساسيتين، ضمان ادخال الشباب البعثي الى الكليات العسكرية المختلفة بهدف ضمان الحصول على ضباط منتمين لحزب البعث، والنقطة الثانية محاولة كسب الضباط الموجودين اصلاً في الجيش العراقي لحزب البعث وخصوصاً من الرتب الكبيرة، اذ يبدو ان حزب البعث في حينها قرر عدم الانتظار لحين تخرج كوادره من الكليات العسكرية وترفيعهم عسكرياً الى مرحلة الانقلاب على النظام، فقرر استعجال الطريق في محاولة تجنيد ضباط جاهزين اصلاً للعمل معه في هذا الطريق، لاسيما بعد ان اتضحت ملامح انحياز نظام قاسم لليسار والشيوعيين ضد الضباط القوميين[٤]، وهم الكثرة الغالبة في الجيش العراقي آنذاك، مما جعل هؤلاء هدفاً سهلاً للكسب في كل الخطط الانقلابية من حزب البعث والذي كان في حينها الحزب القومي الأقوى على الأرض.

---

١) حاول الشيوعيون لاحقاً اثبات الصفة الايديولوجية والحزبية لاحدى خلايا الضباط الأحرار باعتبار تلك الخلية كانت شيوعية، وهي محاولة مفهومة طبعاً نظراً لغلبة الطابع القومي على تنظيم الضباط الأحرار الذين قاموا بانقلاب ١٤ تموز، انظر: عقيل الناصري، محاولة تقديرية لجرد اسماء الضباط الأحرار في العراق، موقع الحوار المتمدن، العدد ١٦٣٢ في ٢٠٠٦/٨/٤. موقع على الانترنت: www.ahewar.org/debqat/show.artg.asp?aid=71819

٢) كشفت حركة الشواف خلية كاملة للانقلاب على نظام رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم بزعامة ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري، وكان هدف الانقلاب اقامة نظام حكم قومي عروبي ينْظَم لدولة الوحدة (مصر وسوريا) بزعامة عبدالناصر، انظر حازم محسن العلي، انتفاضة الموصل – ثورة الشواف ٧ آذار ١٩٥٩، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٧. كما أن محاولة اغتيال قاسم كانت من قبل حزب البعث آنذاك، لذلك كان اتفاق حزب البعث مع الفريق نجيب الربيعي، رئيس مجلس السيادة ، رغم عدم امكانية التأكد من صحة المعلومات، للمزيد ينظر:فؤاد الركابي، الحل الأوحد لاغتيال الزعيم عبدالكريم قاسم، الدار العربية للموسوعات ـ بيروت، ٢٠١٠، ص ٩٨.

٣) هناك رأي ضعيف يقول ان لجنة التنظيم العسكري قد تشكلت من قبل فؤاد الركابي مسؤول قيادة تنظيم حزب البعث، بعد ١٩٥٨ وكان يرأسها صالح مهدي عماش وعضوية منذر الونداوي ومحمد علي سباهي كما يؤكد فيصل حبيب الخيزران، للمزيد ينظر: عقيل الناصري، ٨ شباط ١٩٦٣ خطة الانقلاب وواضعوه، ذاكرة عراقية، محلق جريدة المدى اليومية، دار المدى للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٦-٢٠١٤.

٤) لم يكن عبدالكريم قاسم شيوعياً او حتى قريباً من الحزب الشيوعي،الا انه وقف بالنتيجة موقفه المعروف من الشيوعيين نظراً لجملة من الظروف مثل التفاف الشيوعيين حوله بعد قيام الانقلاب وتشجيعهم لزعامته كمنافس لزعامة عبدالناصر مقابل التفاف القوميين حول شخصية عبدالسلام عارف في البداية، لغرض قمع خصومهم القوميين، كما انه اعتبر جميع الضباط القوميين منافسين محتملين على السلطة، بسبب مطالبتهم تشكيل مجلس قيادة ثورة شبيه بما حدث في مصر بعد انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢،. ومع ذلك فما زال الشيوعيون الى يومنا هذا يعتزون بفترة قاسم ويعتبرونه محسوباً عليهم في مغالطة واضحة للتاريخ، للمزيد ينظر: فاضل عباس البدراوي، حقيقة موقف عبدالكريم قاسم من الشيوعيين، موقع كتابات ٢٠١٥/٢/٨-عبد-الكريم-قاسم-من-الشيوعيين، موقع على الانترنت:
www.kitabat.com/ar/page108/02/2015/44113/

وبالاضافة الى كل ما سبق فان من المهم الاشارة الى قضية أخرى في غاية الأهمية، حتى وأن لم تكن ذات علاقة بآلية الانقلاب نفسها، الا وهي قضية مستوى العنف الذي ازداد بمستويات خطيرة مع دخول مرحلة الانقلابات الحزبية او المؤدلجة، فقد شهد انقلاب ١٩٣٦ وفيات بعض الضحايا وأولهم كان وزير الدفاع (المنقلب عليه) جعفر العسكري وقائد الانقلاب نفسه (بكر صدقي) ولم يتجاوز عدد كل ضحايا انقلاب ١٩٣٦ عدد أصابع اليدين، رغم ان هذا العهد وصف بكونه أكثر العهود قسوة وإرهاباً في الزمن الملكي[١]، وفي انقلاب مايس ١٩٤١ لم يحدث أي حالة وفاة أو قتل لشخص ما بعد هروب نوري السعيد والوصي عبدالاله بن الملك علي، لكن العراق شهد مقتل العديد من افراد جيشه في مواجهات هذا الجيش مع الجيش البريطاني في مواقع الحبانية والشعيبة[٢]، لكن العنف الحقيقي في تاريخ الانقلابات العراقية هو الذي بدأ مع انقلاب ١٩٥٨ الذي طال العائلة المالكة ورئيس الوزراء نوري السعيد[٣]. ورغم الدموية المرعبة التي صاحبت انقلاب ١٩٥٨، الا ان عدد ضحاياه كان محدوداً (٨ افراد فقط)، لكن هذا الجانب الدموي فتح المجال لدخول الصراعات السياسية في العراق مرحلة دموية لاسيما مع المزيد من الأدلجة التي بدأت تسيطر على مجمل العمل السياسي والحركات والأحزاب[٤].

أما في انقلاب ٨ شباط١٩٦٣، فقد انفتحت ابواب العنف على مصراعيها وبكل اشكالها الدموية بدءاً من مقاومة الشيوعون للانقلاب في مواجهات وزارة الدفاع ومناطق اخرى في بغداد، حيث تضمنت التصفيات، الاعدام بلا محاكمات والقتل المباشر... الخ، و كل ذلك من خلال تشكيل مليشيا (الحرس القومي) التابعة لحزب البعث[٥]. وقد استمرت هذه التجربة الدموية لمدة عشرة أشهر، وكان هذا العنف الغير مسبوق مصحوب بفوضى هائلة وصراعات قاتلة بين الجيش والميليشيا وبين قيادات الميليشيا انفسهم ادت الى قيام انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣' وربما يعتبر انقلاب ١٨ تشرين الثاني هذا هو بداية سلسلة من الانقلابات التي حصلت بين هذا التاريخ وحتى ١٧ تموز ١٩٦٨ والتي لا يمكن وسمها بصفة الانقلابات المؤدلجة او الانقلابات السياسية السابقة، لأننا لا نستطيع ان ننكر الانتماء

١) نجدة فتحي صفوت، العراق ١٩٣٦.. قصة اول انقلاب عسكري في البلاد العربية، ملحق ذاكرة عراقية، جريدة المدى، مؤسسة المدى للطبع والنشر، بغداد، ٢٩-٥-٢٠١٦.

٢) عبدالرزاق الحسني، الاسرار الخفية في حركة سنة ١٩٤١ التحررية، مطبعة العرفان، بغداد، ١٩٧١، ص ٣١٨.

٣) فالح حنظل، أسرار مقتل العائلة المالكة في العراق، دار الحكمة، لندن، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٨.

٤) اختفت جميع الأحزاب غير الايديولوجية من العراق بعد ١٩٥٨،وبقيت فقط الأحزاب ذات الصبغة الايديولوجية المعتدلة مثل الحزب الوطني الديمقراطي (صبغة يسارية) وحزب الاستقلال (صبغة قومية) والتي انتهت نهائياً بدورها مع انقلاب١٩٦٣ لتبقى الأحزاب الايديولوجية فقط، للمزيد ينظر: زهير الدوري، الفكر السياسي للأحزاب والحركات العلمانية في العراق، دار جداول للنشر والترجمة، بيروت، ٢٠١٣.

٥) الواقع هو ان الشيوعيين هم أول من بادر الى تأسيس مليشيا خاصة بهم بعد انقلاب ١٩٥٨ من خلال قوات (المقاومة الشعبية)، ثم استطاعوا الاستحواذ عليه ليتحول الى ميليشيا تابعة لهم، والذين مارسوا تصفيات دموية مباشرة في كركوك والموصل، اما ميليشيا الحرس القومي فقد كانت البداية في ١٩٦٢،اصبحت تعرف بـ (لجان الانذار) ثم تغير اسمها بداية عام ١٩٦٣ الى الحرس القومي وقد قامت هذه الميليشيا بدور فاعل في الانقلاب مع قوات الجيش يوم ٨ شباط سواء من خلال مسك الشوارع او السيطرة على المنشآت أو عمليات الاعتقال او المظاهرات المؤيدة للانقلاب ، للمزيد ينظر فايز الخفاجي، الحرس القومي ودوره الدموي في العراق، دار سطور، بغداد، ٢٠١٥، ص ١٦٥.

الايديولوجي لقادة هذه الانقلابات، لكنها من جهة ثانية انتفت فيها معظم سمات الانقلابات الايديولوجية، وبالطبع لا يفوتنا ان نذكر ان كل هذه المحاولات لم تكن الا محاولات لم يكتب لها النجاح كان هدفها استبدال فصيل قومي عروبي بفصيل آخر تحت أعذار وتبريرات الانحراف الايديولوجي او من اجل تحقيق الوحدة،...الخ[١]، وكان العراق خلال هذه الفترة تحت حكم الاخوين عارف و(عبدالسلام ٦٣-١٩٦٦ وعبدالرحمن ٦٦-١٩٦٨) وقد سجل لنا تاريخ هذه المرحلة انقلابين عسكريين[٢]، قام بهما عارف عبدالرزاق العسكري القومي المعروف[٣]، لكن الانقلاب الايديولوجي الحزبي الثاني والأخطر تأثيراً بعد انقلاب ١٩٦٣ هو انقلاب تموز ١٩٦٨ والذي قام به حزب البعث ايضاً والذي يعتبر خاتمة الانقلابات العسكرية الناجحة في العراق حتى سقوط الجمهورية العراقية في ٢٠٠٣، اذ أن كل ما جرى من انقلابات بعدها كانت اما محاولات انقلابية فاشلة او عملية تبديل السلطة ضمن نفس الفريق الحاكم[٤]، والواقع هو أن نتائج وصول حزب البعث للسلطة في ١٩٦٨ تمثلت بوصول مجموعة حديدية للامساك بالسلطة نهائياً مما أدى الى اقصاء كامل للجيش عن التأثير السياسي، هذا الاقصاء

١) يستثنى من ذلك محاولة انقلاب قادها العريف حسن السريع وهي محاولة شيوعية نفذها عدد من الجنود وضباط الصف والعرفاء لغرض اطلاق سراح الطيارين المعتقلين وتهيئة طيارات لهم لكي يقوموا بقصف منشآت مهمة تعود لقادة انقلاب ٨ شباط، وفي يوم الانقلاب ٣ تموز، يوليو تمكن الانقلابيون من اعتقال قادة حركة ٨ شباط (امثال طالب شبيب وحازم جواد ومنذر الونداوي) الا انهم فشلوا في فك اعتقال الضباط الموقوفين ولهذا فشل الانقلاب، للمزيد ينظر: يوسف محسن، انتفاضة معسكر الرشيد ٣ تموز ١٩٦٣، جريدة الصباح، مؤسسة الصباح، بغداد، ٢٠١٣/٧/٣.

٢) هناك شبه محاولة انقلابية حصلت عقب وفاة عبدالسلام عارف في حادثة الطائرة عام ١٩٦٦ وذلك عندما انقسمت النخبة الحاكمة بين مرشحين رئيسيين لخلافة عبدالسلام (بالاضافة لترشيح وزير الدفاع عبدالعزيز العقيلي لنفسه ولم يحصل على تأييد كافٍ، وهما رئيس الوزراء عبدالرحمن البزاز ورئيس اركان الجيش عبدالرحمن عارف (شقيق عبدالسلام) و قد فاز البزاز بالتصويت الا ان الجيش قرر فرض مرشحه عبدالرحمن فكان له ما أراد بسبب لبرالية وديمقراطية توجه البزاز ورغبته بحل المشكلة الكردية سلمياً. انظر: عبدالرزاق الحسني، قصة النزاع بين قادة العراق بعد احتراق طائرة الرئيس عبدالسلام عارف،. موقع على الانترنت:

Sadik70.tripod.com/diwan07/hasani.htm

٣) عارف عبدالرزاق ولد في العام ١٩٢١، تدرج بالرتب العسكرية حتى فرق طيار ركن، وقد وكان طيار العائلة المالكة قبل انقلاب ١٩٥٨ وقبض عليه في ١٩٥٩ ، مع جماعة الطبقجلي و ورفعت الحاج سرّي ثم اعيد للجيش وشارك في انقلاب ٨ شباط واصبح قائداً للقوة الجوية، ثم وزيراً للزراعة، ثم رئيساً للوزراء ووزيرا للدفاع وقام بمحاولته الانقلابية في ١٩٦٥ ١٩٦٦ وسجن ثم افرج عنه في ١٩٦٧، غادر العراق للمنفى حتى وفاته، للمزيد ينظر: عبدالرزاق الحسني، لماذا انقلب عارف عبدالرزاق على عبدالسلام، جريدة المدى، مؤسسة المدى، بغداد، العدد ١٢٧٩، ٢٠٠٨/٧/٢١

٤) وهي عملية انتقال السلطة الى صدام حسين عام ١٩٧٩ والتي صورها النظام بانها كانت انتقالاً طوعياً للسلطة وبرر الاعدامات التي صاحبتها بانها جاءت اثر محاولة انقلابية ضده، وتؤكد الشواهد ان صدام حسين كان قد استكمل سيطرته على الكثير من مرافق الدولة والحزب الحاكم والأجهزة الأمنية بانتظار استيلائه على السلطة كاملة، حتى بدء مرحلة الصلح بين النظامين البعثيين في العراق وسوريا اثر زيارة حافظ الأسد لبغداد في ١٩٧٨ وتوقيعه ميثاق العمل المشترك والسير باتجاه الوحدة، وكان على صدام التحرك بسرعة لوأد محاولة الوحدة بين البلدين. فكانت فكرة المؤامرة المزعومة التي دبرتها هذه الكوادر بالتعاون مع الأسد لابقاء البكر في السلطة ومنع صدام من الرئاسة تمهيداً لتصفيته، للمزيد ينظر: شامل عبدالقادر، مجزرة قاعة الخلد تموز ١٩٧٩ – الحلقة الأولى، موقع الحقائق ٢٠١٥/١/١٦.

hakaek.net/?p=14170

الذي كان بسبب تشكل الدكتاتورية التي صنعتها هيمنة الحزب الواحد على مقدرات البلد ولأول مرة منذ تأسيسه في ١٩٢١. والواقع هو ان قيادة حزب البعث بدأ أولاً بعملية ابعاد كاملة لكل الكوادر العسكرية الغير منتمية لهم[١]، وإعداد جيش خاص لهم، ويقول الباحث عماد علو ان العملية أساساً كانت نوع من الصراع بين قادة الجيش وقادة البعث المدنيين انتهى لصالح الأخيرين[٢]. والواقع ان جهود القضاء على خطر الانقلابات العسكرية التقليدية قد انتهى بنجاح كبير[٣]، مما فسح المجال للانقلابات الداخلية داخل نفس النظام والحزب او من احزاب أخرى وهي كلها باءت بالفشل حتى اوصلت صدام حسين الى رئاسة السلطة في ١٩٧٩، بعد ان تغلب على جميع منافسيه داخل الحزب والدولة والحياة السياسية، والأهم من كل ذلك اخضع الجيش برمته لارادة حزبه أولاً ثم لإرادته هو شخصياً مما افسح المجال لبدء مرحلة جديدة من العلاقة بين الجيش والسياسة في العراق وهي مرحلة استخدام الجيش لتحقيق المآرب السياسية لصانع القرار (سواء كانوا حزباً أم فرداً) بدلاً من مهمته الأساسية في الدفاع عن الوطن كما يفترض.

١) سميت هذه العملية بـ (تبعيث) الجيش وهي تشمل سلسلة من العمليات مثل احالة الضباط غير البعثيين على التقاعد وترفيع الضباط البعثيين ليكونوا في مصاف قيادات الجيش، وحصر القبول بالكليات العسكرية المختلفة بالطلاب البعثيين حصراً وانشاء ما سمي بـ (دائرة التوجيه السياسي) وهي الدائرة المختصة بمتابعة الشؤون الأمنية لغير البعثيين في الجيش وتقوم بدور رقابي أمني حزبي وهذا غير دائرة الاستخبارات وهي الجهاز المكلف بالرقابة الأمنية على الجيش، باختصار تحويل الجيش برمته الى جيش حزب البعث، انظر:

Adeed, Iraq: A Political History, Princeton University Press, Princeton, 2009, P. 221-311

٢) يفسر عماد علو الانقلاب البعثي المتمم في ٣٠ تموز ١٩٦٨ على ابراهيم الداود وعبدالرزاق النايف انه كان بداية هذه المواجهة بين الطرفين، وكذلك مقتل وزير الدفاع الفريق حماد شهابفي المحاولة الانقلابية الفاشلة لمدير الأمن العام ناظم كزار وكذلك تصفية الدور السياسي لكبار الضباط الآخرين امثال حردان التكريتي وصالح مهدي عماش، للمزيد ينظر: عماد علو، دور النخب العسكرية في العراق، جريدة الزمان، مؤسسة الزمان، بغداد، ٢٠١٤/٤/٢٠.

٣) الواقع ان انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ كان بدوره انقلابا غير تقليدي اذ لم يتم تحريك قطعة عسكرية واحدة فيه وكل ما قام به البعثيون هو كسب ولاء قادة الفرق ثم ولاء قيادة الحرس الجمهوري في القصر الجمهوري ، واخبرت رئيس الجمهورية الفريق عبدالرحمن عارف بانتهاء عهده دون اطلاق رصاصة واحدة، انظر: هادي حسن عليوي، ١٧ تموز ١٩٦٨... انقلاب الـ ١٣ يوم، موقع كتابات ٢٠١٦/٧/١٨.

www.kitabat.com/ar/page/18/07/2016/81069/17-

المبحث الثالث: ظاهرة الحروب والتعبئة السياسية ١٩٦٨-١٩٨٨

لقد انتقل النظام السياسي العراقي بعد انقلاب ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨ الى مرحلة جديدة تماماً بوصول مجموعة حزب البعث العربي الاشتراكي للحكم[١]، فقد استطاعت هذه المجموعة أن تسيطر على كلا من الجيش والحياة السياسية عن طريق أقسى حملة قمع شهدها التاريخ السياسي العراقي الحديث حتى ذلك الحين[٢]، وبالتالي فقد شهد هذا العصر ولأول مرة سيطرة السلطة نهائياً على الجيش، ولم يكن هذا يعني انتفاء المحاولات الانقلابية في تاريخ العراق بعد ذلك التاريخ ولكنها كانت محاولات محكومة بالفشل نتيجة للسيطرة الحديدية المحكمة للنظام على السلطة[٣]، وكانت البداية في هذه السيطرة هو السيطرة المُحكمة على الجيش[٤]، مما فتح المجال أمام مرحلة جديدة تحول فيها الجيش الى أداة طيعة لتحقيق الأهداف السياسية المحضة للحاكم، بدلاً من اضطلاعه بدور حماية الوطن[٥]، وهكذا برزت ظاهرة الحروب والتي استخدم فيها الحاكم او الحكام الجيش لتحقيق مآربهم السياسية. ويمكن ان نقسم هذا المبحث الى الحربين الأكثر أهمية والتي استغرقت معظم الفترة في تاريخ العراق من عام ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٨٦، وهي:

---

١) رغم ان حزب البعث العربي الاشتراكي تأسس في العراق منذ بداية خمسينات القرن العشرين، إلا أن صيغته التي وصلت للحكم للمرة الثانية في ١٩٦٨ كانت مختلفة تماماً عن شكله الشبابي المتحمس سياسياً الى حد كبير في منتصف القرن العشرين، فبعد تجربة حكم فاشلة في ١٩٦٣ وانشقاقات متعددة طوال هذا التاريخ كان آخرها انشقاق ١٩٦٦ الذي فصل ما يعرف بالبعث اليساري عن هذه المجموعة التي حملت لقب (البعث اليميني) وصلت الى الحكم مجموعة تتميز بالشراسة والتكاتف المصلحي والعشائري، للمزيد انظر:عزالدين دياب، التحليل الاجتماعي لظاهرة الانقسام السياسي في الوطن العربي: حزب البعث العربي الاشتراكي نموذجاً، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٣.

٢) اضطلع بهذه الحملة مدير الأمن العام آنذاك ناظم كزار حتى تم اعدامه اثر محاولة انقلابه الفاشلة في ١٩٧٤ وكانت هذه الحملة بدعم كامل من صدام حسين كما يؤكد العديد من المؤرخين، انظر: سيف الدين الدوري، اللغز في اعدام ناظم كزار مدير الأمن العام وعبدالخالق السامرائي عضو القيادتين القومية والقطرية وأربعة آخرين من أعضاء مجلس قيادة الثورة، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠١٤.

٣) قام جهاز المخابرات العراقي باصدار كتاب توثيقي ودعائي لبعض محاولات الانقلاب هذه في الثمانينيات القرن العشرين، ورغم انه من غير المتوقع ان يحوي هذا الكتاب كل الوقائع المطلوبة إلا انه يمثل شهادة مهمة على فشل العديد من العمليات، للمزيد ينظر: برزان التكريتي، محاولات اغتيال الرئيس صدام حسين، بلا مكان أو سنة الطبع

٤) والتي اطلق عليها عملية (تبعيث) الجيش والتي شملت احالة الضباط غير البعثيين على التقاعد ومنع الانتماء الحزبي غير البعثي على البقية والسعي الى ادخال المستقلين منهم في صفوف حزب البعث ومنع دخول الكليات العسكرية لغير البعثيين مع زيادة منظمات المراقبة والاستخبارات وزيادة الرواتب والمكافآت، ... الخ، ينظر: نجيب الصالحي، الجيش والتحول الديمقراطي في العراق، موقع الثقافة الجديدة: www.althakafaaljadeda.com/najeeb_algali7i.htm

٥) رأى كلاوس فتز ان الحرب هي استمرار للعمل السياسي بوسائل أخرى ومثل هذه النظرية قد تكون مقبولة في ظل غياب الرأي العام أو محدودية التطور العسكري القتالي، لكن تطبيق هذه النظرية في عصرنا قد يؤدي الى مذابح مروعة، لذلك ظهر مفهوم الردع بديلاً عن الاصطدام المباشر، للمزيد حول الموضوع، انظر:

Jack S. Levy, Theories of General War, World Politics, Cambridge University Press, Cambridge, Vol. 37, No. 3, April 1985, P. 374.

المطلب الأول: الحرب مع الكورد:

كان نظام انقلاب ١٩٦٨ قد ورث نتائج الحرب الكردية الأولى والتي لم تنشب رغم كل القضايا القومية للشعب الكوردي في العراق، الا في عهد أول نظام انقلابي في العراق عام ١٩٦١ كما سبق وذكرنا، وقد فشلت كل الحكومات المتعاقبة منذ ١٩٦١ في انهاء هذه الثورة وكانت حكومة عارف قد حاولت جدياً انهاء الحرب في ١٩٦٦، إلا أنها فشلت في ذلك وبعد مجيء حكومة انقلاب ١٩٦٨ حاول البعثيون ان يستميلوا القادة الأكراد في حكومة جديدة، إلا أنهم رفضوا ذلك[١]. وهكذا قررت الحكومة انتهاج نفس الاسلوب المعتاد في مواجهة الحركة الكوردية عسكرياً وهكذا عادت الحكومة واستأنفت القتال في ١٩٦٩ في معارك قاسية في طاسلوجة وسركلو وجباري والشيخان،... الخ، أدت الى تدمير الكثير من القرى الكوردية وحرق الأراضي وغيرها من أعمال التخريب التي اعتادت عليهامناطق كوردستان منذ اندلاع القتال في أيلول ١٩٦١، لكن حكومة البعث كانت في بدايتها ولم يكن وضعها داخلياً قد استتب بعد مما جعل (صدام حسين) كونه نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، يسعى شخصياً وبنفسه لعقد اتفاق لانهاء الحرب الكوردية وبشكل نهائي[٢]. وهكذا بدأت المفاوضات في بداية شهر يناير ١٩٧٠ حتى توجت باتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠[٣]، لكن الاتفاقية لم تكن في واقع الحال الا هدنة مؤقتة لكل الأطراف[٤]. وهكذا سرعان ما تراكمت الاختراقات وتجمعت الشكوك من الطرفين حتى انفجر الوضع أخيراً في ١١ آذار ١٩٧٤ في اندلاع الحرب مرة أخرى فيما أطلق عليه بالحرب الكوردية الثانية في ١٩٧٤- ١٩٧٥[٥].

---

١) دأبت كل حكومة جديدة على محاولة استرضاء الحركة الكوردية بمقعد أو معقدين وزاريين قبل أن يتبين عدم جدية الحكومة في حل القضية الكوردية، مما جعل الحركة الكوردية ترفض التعامل مع أي وزارة جديدة قبل ان تتأكد من جديتها في حل المشكلة الكوردية.

٢) يقول المرحوم فؤاد عارف (وهو أحد عرابي اتفاقية آذار ١٩٧٠ وشخصية عسكرية وإدارية عراقية مخضرمة) ان القيادة القطرية قابلته بعدائية وكانت رافضة لفكرة الاتفاق باستثناء صدام حسين الذي كان مصمماً حسب روايته على حل القضية الكوردية، انظر: فؤاد عارف، مذكرات فؤاد عارف، تقديم وتعليق كمال مظهر أحمد، دار آراس، اربيل، الطبعة الثانية، ٢٠١١، ص ٢٩١.

٣) تضمن الاتفاق اقرار الحقوق القومية للشعب الكوردي في الدستور الدائم المتوقع صدوره واطلاق سراح جميع المعتقلين الكورد واصدار قانون العفو العام واعادة الاموال المحجوزة المنقولة وغير المنقولة وتعيين الشخصيات الكوردية في الإدارات المحلية في كوردستان واعادة الموظفين المفصولين وفك الحصار عن كوردستان والبدء بحملة اعمار شاملة بالإضافة الى اقرار صيغة الحكم الذاتي والمشاركة في الحكم واستعمال اللغة الكردية، للمزيد ينظر: ٥٠- سنة على اتفاق ١٠ شباط: الأكراد وصراع الحكم الذاتي، موقع الاتحاد الديمقراطي العراقي، ٢٠١٤/٢/١٠.
www.idu.net/mod.php?mod=new&modfile=item!@item=29416

٤) يقول فؤاد عارف في اسباب فشل اتفاق آذار ان الطرفين كانوا في الواقع مضطرين اليه اضطراراً كما انهم كانوا يخططون للتخلي عنه حال تحسن ظروفهم وهذا ما حصل، انظر:فؤاد عارف، م.س.ذ، ص ٣٠٨.

٥) حصلت كثير من الاعمال المتبادلة من قبل الطرفين مثل محاولات اغتيال ادريس البارزاني في بغداد ووالده مصطفى البارزاني في حادثة رجال الدين المفخخين في ١٩٧٠ و١٩٧١ وفي ١٩٧٣ ،قامت مدفعية الجيش العراقي بقصف مدفعي كثيف على مناطق الكورد فيما ادعت الحكومة ان المسلحين الكورد كانوا هم البادئين واشتكت الحكومة من اصرار الملا البارزاني على تعيين شخصية كوردية ايرانية نائباً لرئيس الجمهورية،
للمزيد انظر: زهير المعروف، م.س.ذ.

وقد جاء اندلاع الحرب في ١٩٧٤ ضمن ظروف اقليمية معقدة بالنسبة للنظام الحاكم فقد كان النظام قد وقع اتفاقية الصداقة مع الاتحاد السوفيتي في ١٩٧٢[١]، وبذلك حسم موقفه مع المعسكر الشرقي ولبناء نظام مركزي سلطوي على طريقة الانظمة التوتالية الشيوعية وبذلك فان اتفاقيته مع الكورد كانت تقف حائلاً دون تمكينه من السلطة بشكل مركزي كامل لا سيما بعد ان قرر الغرب دعم القضية الكوردية أولاً بسبب انحياز النظام نحو المعسكر الشرقي كما اسلفنا وثانياً بسبب الدور الفاعل للنظام في الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٧٣ ووقوف الغرب ضد العرب في هذه الحرب ومن جهة ثالثة فقد كان هذا الدعم بمثابة نوع من الضغط الموجه نحو احد فواعل السياسة النفطية العربية المتشددة تجاه الغرب بسبب حرب اكتوبر[٢]، وبالتالي فقد كان النظام قد عقد العزم على تحقيق ما فشل في تحقيقه في حرب ١٩٦٩-١٩٧٠ من خلال الحرب الثانية في ١٩٧٤-١٩٧٥[٣]. والواقع انه رغم بعض الحسابات السياسية الخاطئة[٤]، والاخفاق في حسم المعارك عسكرياً لا سيما بعد دخول الجانب الايراني في الحرب الى جانب الحركة الكردية بعد شهر واحد من بدء العمليات العسكرية مما قلب موازين المعركة تماماً[٥]، إلا أن النظام نجح بالنتيجة في تحقيق مأربه في القضاء على كل خصومه داخلياً

١) لمعرفة المزيد عن الاتفاقية وتفاصيلها، ينظر: wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law

٢) لقد كانت الاستراتيجية التفكيكية التي اتبعها وزير الخارجية الامريكي هنري كيسنجر ذات اثر فعال قبيل منتصف السبعينات في صياغة مجمل احوال المنطقة، للمزيد انظر:

Edward R.F. Sheehan, How Kissinger Did it: Step by Step in the Middle East, Foreign Policy, Washington Newsweek Interactive, Washington, No. 22, Spring 1976, P. 63.

٣) ابتدأت المعارك باصرار النظام على اصدار ما سمي بقانون الحكم الذاتي المعروف ببيان ١١ آذار لعام ١٩٧٤ والذي تضمنه تعديل الدستور عام ١٩٧٠ وصدور قانون الحكم الذاتي المتكون من ديباجة وثلاثة أبواب وأربعة فصول وواحدوعشرين مادة كما صدر قانون المجلس التشريعي المفترض لكردستان من عشرة مواد، دون استشارة او حتى التفاوض مع الجانب الكوردي مما جعل الأخير يعتبره مؤشرا لانقطاع العلاقة بين الطرفين حيث عمد النظام الى سحب قطعاته من المدن في بداية نيسان / ابريل والتمركز في نقاط استراتيجية وبدأت الاعمال العسكرية في ١٩٧٤/٤/١٦، انظر: شكيب عقراوي، سنوات المحنة في كردستان.. أهم الحوادث السياسية والعسكرية في كردسنان العراق من ١٩٥٨ الى ١٩٨٠، مركز النور للدراسات، مايو ٢٠٠٧، ص ٣٧٤-٣٧٦

٤) لقد تسربت معلومات سرية مغلوطة للنظام بان الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة لن يتدخلوا لصالح الحركة الكوردية وكان المقصود بهذه المعلومات زيادة توريط النظام في هذه الحرب والواقع ان التعاون الامريكي الكوردي قد بدأ فعلياً منذ تشرين / اكتوبر في ١٩٧٢ وقد مارست الولايات المتحدة عمداً سياسة التضليل هذه رغم مساعي الحكومة العراقية لكسب ود الغرب بعد ١٩٧٣، انظر:

Bryan R. Gibson, Sold Out? US Foreign Policy, Iraq, the Kurds and the Cold War, Palgrave McMillan Press, NY, 2015, P. 140-144.

٥) نظر نظام الشاه بشكل عدائي دائماً لكل حكومات بغداد بعد ١٩٥٨ وعندما وصل البعثيون للسلطة في ١٩٦٨ وشرعوا ببناء نظام مركزي وجيش قوي بالاعتماد على السوفيت فقد نظر اليهم الشاه باعتبارهم اهم تهديد لنظامه بعد رحيل الرئيس عبدالناصر في مصر وطفق الشاه يحرض الامريكان على العمل المشترك ضد البعثيين في بغداد وبالتالي فانه عندما اندلعت الحرب الكوردية مرة ثانية رأى الشاه فيها فرصة مهمة للنيل من نظام البعث، في حين ظن البعثيون ان الشاه سيؤيدهم في حربهم ضد الكورد!!، للمزيد انظر:شكيب عقراوي، م.س.ذ.، ص ٣٧٥.

باستخدام الجيش (والتنازل عن حقوق العراق التاريخية في شط العرب)[١].

وهكذا كانت تجربة الحرب الكوردية في ١٩٧٤-١٩٧٥ أول بروفة ناجحة لاستخدام الجيش بشكل واسع للقضاء على الخصوم وتحقيق الأهداف السياسية والتي ليس لهاعلاقة مباشرة بالأمن القومي للعراق كبلد، بل هو أمن النظام، لأن الأمن القومي الحقيقي يكمن في العلاقة السليمة والسلمية بين جميع أبناء الشعب بغض النظر عن قومياتهم وأديانهم وطوائفهم والمشكلة هنا ان النظام السياسي لم يع هذه الحقيقة لأن انتصاره العسكري في هذه المواجهة وغياب المحاسبة الديمقراطية من الشعب حالتا دون رؤية هذه الحقيقة وستؤدي الى تكرار هذه التجربة بشكل أكثر فداحة كما سنرى[٢].

المطلب الثاني: الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨

بدأ عهد الجمهورية الاسلامية في إيران بزعامة آية الله الخميني يوم ١١ شباط من عام ١٩٧٩[٣]. ويرى كثيرون ان مواريث السياسة والتاريخ حتمت التصادم بين البلدين في أيلول من العام ١٩٨٠[٤]، الا

---

١) دخل الرئيس الجزائري الاسبق هوارى بومدين على خط الوساطة بين الشاه والحكومة العراقية بعد ان حصل على الضوء الأخضر من واشنطن التي رأت ان انهاء الحرب بين الحركة الكوردية المسلحة والحكومة العراقية لصالح الأخيرة سيكرس تهديداً فعالاً لنظام دمشق المتعنت في مباحثات السلام بعد حرب اكتوبر، لا سيما بعد ترضية الشاه على حساب العراق، لأن الشاه بدوره لم يكن سعيداً بتنامي دور وقوة الأكراد في العراق، للمزيد ينظر:

J.M. Abdulghani, Iraq and Iran. The Years of Crisis, Croom Helm Press, London, 1984, P. 73

٢) بدأت المفاوضات السرية مطلع عام ١٩٧٥ واعلنت الاتفاقية إبان مؤتمر الأوبك في الجزائر في ٦ آذار مارس من نفس العام وقام العراق بالتنازل عن نصف شط العرب لايران (وهو الأمر الذي سعت له ايران منذ تأسيس العراق في ١٩٢١ دون جدوى) مقابل وقف الدعم الايراني لكوردستان وفي اليوم الثاني للاتفاقية سحبت ايران جميع مدفعيتها ومقاومة الطائرات وسحبت محطة الاتصالات كما قامت البعثتان الامريكية والاسرائيلية بالانسحاب وفي ١١ اذار ابلغ الشاه مصطفى البارزاني بالاتفاق في لقاءه معه بطهران وفي يوم ١٩ اذار قرر البارزاني انهاء القتال ليغادر كوردستان نهائياً في يوم ٢٥ اذار، انظر:

David A. Korn, The Last Years of Mustafa Barzani,The Middle East Quarterly, Middle East Forum, Philadelphia, June 1994, P. 71.

٣) آية الله الخميني، ١٩٠٢ - ١٩٨٩، تعود عائلته الى مدينة كنتور الهندية (Kintur)، وقد عرفت المدينة بجاليتها الفارسية، هاجر الى قم ودرس في حوزتها العلمية١٩٢٠ بدأ عمله السياسي عام ١٩٦٢ ، تم اعتقاله في ١٩٦٣ وفي ١٩٦٤ قام الشاه بنفيه الى تركيا ثم غادر هو الى النجف في ١٩٦٥ حيث بقي هناك ١٣ عاماً وغادر بعدها الى فرنسا حيث ظل هناك أربعة أشهر قبل عودته لإيران في الأول من شباط ،١٩٧٩ حتى وفاته بعد تأسيس الجمهورية الاسلامية التي اصبح هو مرشدها وزعيمها الفعلي ١٩٨٩، للمزيد ينظر:

Baqer Moin, Khomeini: Life of the Ayatollah, L.B. Tauris, London, 2009

٤) أصر العراق على ان الحرب قد بدأت يوم ٩/٤ من خلال القصف المدفعي المكثف على مدنه الحدودية وان فعالياته العسكرية التي بدأت يوم ٩/١٢ لم تكن الا رداً على بدء هذه الحرب في ٩/٤، وفي يوم ٩/٢٢ قصفت الطائرات العراقية اهدافها في ايران، للمزيد حول وجهة نظر النظام العراقي انظر: محمد عبدالحياني، ايران وحربها على العراق في ٤ أيلول ١٩٨٠ ورد العراق على هذه الحرب في قادسية صدام في ٢٢ أيلول ١٩٨٠، شبكة البصرة في ١٨/حزيران ٢٠١٠.

www.albasrah.net/ar_articles_2010/0610/hayani_1806120.htm

ان الواقع هو ان صانعي القرار في طهران وبغداد كان يمكن ان يتجنبا الحرب في ١٩٨٠ كما تجنباها منذ تأسيس الدولتين الحديث في مطلع القرن الماضي[١]. لكن حدة التوترات بين البلدين زادت بشكل كبير مع وصول حزب البعث للسلطة وسعيهم لبناء دولة مركزية سلطوية قوية في العراق، وزادت الاتفاقية العسكرية بين الحكومة العراقية و الاتحاد السوفيتي من توجس الشاه أكثر، حتى انتهى الأمر بدخول عسكري ايراني شبه مباشر في العراق من خلال دعم الحركة الكردية كما رأينا، ورغم ان الرئيس صدام حسين استطاع حل هذه التعقيد بتقديم تنازلات خطيرة في سيادة العراق وتصفية الثورة الكردية لأول مرة بعد ١٤ سنة من اندلاعها الا ان الأمر الواضح ان اتفاقية الجزائر لم تكن في الواقع الا هدنة مؤقتة، فبعد تأسيس الجمهورية الاسلامية توضحت لصانع القرار في بغداد عدة معطيات:

أولاً: ان النظام الجديد في ايران لم يكن يريد خفض مستوى العداء لدول المنطقة عن المستوى الذي كان الشاه قد رفعه منذ نهاية الستينات ومطلع سبعينات القرن العشرين[٢].

ثانياً: ان الاساس الجديد لهذا العداء لم يكن قومياً كما كان الشاه قد قرره، بل كان اسلامياً طائفياً وهذا اكثر خطورة باعتباره يهدد طبيعة التركيبة السكانية المختلطة طائفياً لكل دول المنطقة[٣].

ثالثاً: ان النظام الجديد كان يعاني من مشاكل حادة في بداية تسلمه الحكم مع جميع الأجهزة والمؤسسات التي ورثها من النظام السابق ولاسيما الجيش الذي كان يعتبر الدعامة الحقيقية لنظام الشاه والمستقر الرئيسي للنفوذ الامريكي والغربي عموماً في إيران، بالاضافة الى مشاكله مع مختلف الاثنيات ومعارضيه من القوى السياسية الأخرى[٤].

---

١) يؤكد المؤرخون ان انتهاء الاسرة القاجارية وبدء عهد الأسرة البهلوية في ١٩٢١ هو التأسيس الفعلي لايران المعاصرة عام ١٩٢١، بينما يعود تأسيس العراق المعاصر الى ظهور أول وزارة عراقية في نفس العام أيضاً.

٢) كانت منطقة الخليج تحت السيطرة المباشرة لبريطانيا ولكن قرار الانسحاب انسحابهم من جميع مناطق الخليج في بداية السبعينات واستقلال دولها، الأمر الذي جعل ايران اقوى قوة اقليمية مدعومة من الغرب في المنطقة،ترافق ذلك مع تنامي احساس الشاه بقوته تاريخياً وعسكرياً ليضطلع بدور ما سمي بـ (شرطي المنطقة) تجاه دول المنطقة التي اذعنت مرغمة لقوته، انظر:

Andrew Scott Cooper, The Oil Kings: How the U.S, Iran and Saudi Arabia Changed the Balance of Power in the Middle East, Simon and Schuster Paperbacks, New Yourk, 2011, P.P 51-79.

٣) لم يكن شاه ايران مهملاً للورقة الطائفية من خلال تعاونه وعلاقاته الوثيقة بالمرجعية في النجف الأشرف زمن المرجع آية الله سيد محسن الحكيم في الخمسينات والستينات لكنه لم يكن متحمساً كثيراً للعب هذه الورقة بسبب خوفه عموماً من رجال الدين ومعارضتهم لحكمه ومساعيه لعلمنة الدولة، للمزيد انظر:محمد حسن رجبي، الحياة السياسية للامام الخميني، ترجمة محمد فاضل عباس بهزاديان، دار الروضة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٣، ص ٣٢٨.

٤) في منتصف مارس ١٩٧٩ نشبت انتفاضة كوردية ضد النظام الجديد وفي ابريل انقض عرب الاحواز (خوزستان) في انتفاضة مماثلة كما ان وضع البلوش في مقاطعة سيستان لم يكن هادئاً ايضاً وفي مطلع الثمانينات تم اعتبار مجاهدى خلق كقوة معادية وأيضاً جاءت ثورة التركمان في ايران، كما كانت القطيعة قد استحكمت بين القوى اللبرالية والنظام بعد استقالة مهدي بازركان من رئاسة الحكومة احتجاجاً على أسلمةالنظام ونفوذ آية الله الخميني في مارس / آذار ١٩٧٩، بالاضافة الى قمع مختلف المنظمات والكيانات السياسية اليسارية (ما عدا حزب تودة الذي تأخر قمعه حتى ١٩٨٢)، انظر:

Chery Benard and Zalmay Khalilzad, The Government of God: Iran's Islamic Republic, Middle

رابعاً: واجهت طروحات روح الله الخميني الدينية معارضة حادة حتى من داخل المؤسسة الشيعية، ولم تقتصر هذه المعارضة على حوزة النجف الأشرف التي اعلنت معارضتها الصريحة لمبدأ الولاية العامة (ولاية الفقيه) الذي رفعه الخميني، بل تعداها الى العديد من رجال الدين الإيرانيين أنفسهم[١].

خامساً: دعم الولايات المتحدة لفكرة مواجهة النظام الجديد بعد ان تأكدت حالة العداء الكامل بينهما اثر حادثة السفارة[٢]، ومعها الكثير من دول المنطقة التي بدأت تنظر بقلق شديد لتوجهات نظام طهران الجديد[٣].

سادساً:تأثير الثورة الايرانية في تحريك خصوم النظام من احزاب المعارضة ومحاولة جمعهم وتكتيلهم ضد نظام البعث في العراق[٤].

وهكذا تجمعت لدى الحكومة العراقية بقيادة حزب البعث ثلاث قضايا اساسية لقرار شن الحرب على ايران:

١. الرغبة في انهاء الخطر السياسي الذي مثلته الثورة الايرانية من خلال استقطابها لكل المعارضة العراقية بكل الوانها والتي فشل النظام البعثي في وأدها وقمعها منذ استلامه السلطة في ١٩٦٨.

٢. طموح الرئيس صدام حسين الشخصي في اعلان نفسه كزعيم للمنطقة والأمة العربية من خلال

Eastern Studies, Taylor and Francis Ltd, Abingdon, Vol. 22, No. 3, July 1986, P. 446.

١) مبدأ الولاية العامة هو مبدأ قديم ومختلف فيه عند فقهاء الشيعة وكانآية الله الخميني يعتبرها قضية مطلقة أي اعطاء كل صلاحيات الأئمة المعصومين (حسب الفقه الجعفري) الى الولي الفقيه وقد شكك في مبدأ الولاية العامة كل من السيد محسن الحكيم والسيد أبو القاسم الخوئي، كما اعتبرها السيد محمد حسين فضل الله قضية نظرية محضة لا يمكن تحققها وكذلك السيد السيستاني الذي اقرها، لكنه لم يقر بوجود من هو أهل لها حالياً، كما عارضها كذلك جمهرة واسعة من علماء الشيعة في ايران نفسها مثل كالبايكاني والشاهرودي والخونسارى والقمي وشريعتمداري، انظر: أحمد الكاتب، تطور الفكر الشيعي من الشورى الى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٨، ص ٤٢٩-٨٣٧.

٢) قامت مجموع من المتظاهرين (موجهة سياسياً كما ظهر لاحقاً) بمهاجمة السفارة الامريكية من يوم ٤ ديسمبر / تشرين الثاني ١٩٧٩ واحتجاز حوالي الـ ٥٢ موظفاً فيها ولم يطلق سراحهم الا عقب صفقة عسكرية سرية في ٢٠ يناير / كانون الثاني ١٩٨١، للمزيد حول الحادثة وذيولها السياسية، انظر:

David Farber, Taken Hostages: The Iran Hostage Crisis and America's First Encounter with Radical Islam, Princeton University Press, Princeton, 2005

3) Frederick W. Axelgard, A New Iraq, The Gulf War and Implications for U.S Policy, Washington Papers, Washington, 1988, PP. 213-261

٤) كانت حادثة التمرد التي قادها المرجع محمد باقر الصدر من اخطر الأحداث التي واجهت نظام البعث وأدت لإعدام الصدر في أول حادثة من نوعها في تاريخ العراق المعاصر، للمزيد انظر: أحمد عبدالله أبو زيد العاملي، محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة في حقائق ووثائق)، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٦، الجزء الرابع.. كما أعلن حزب الدعوة الاسلامية (وهو أقدم حزب شيعي في العراق) باعلان وقوفه مع الثورة الاسلامية وتحدي النظام البعثي في العراق في حربه، للمزيد حول اثر الثورة الايرانية في الصِدام بين الطرفين، انظر: صلاح الخرسان، حزب الدعوة الاسلامية حقائق ووثائق: فصول من تجربة الحركة الاسلامية في العراق خلال ٤٠ عاماً، المؤسسة العربية للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دمشق، ١٩٩٩، ص ١٢٨-١٤٠.

هزيمة ايران عسكرياً في الحرب وتحرير منطقة (عربستان)[١]، هذا الطموح الذي كان احد أهم سمات شخصية صدام وفترة حكمه[٢].

٣. ان الدعم الدولي والاقليمي الذي حظي به قيادة نظام البعث سيكون كفيلاً بضمان انتصاره السريع على نظام الملالي[٣].

كل ذلك قاد النظام العراقي الى قرار المضي بالحرب للمرة الثانية، واصبح استخدام الجيش العراقي هو الوسيلة المفضلة للنظام لحل مشاكله السياسية او تحقيق طموحاته السياسية وكانت النتيجة المتمثلة بالانتصار العسكري للنظام في هذه الحرب في ١٩٨٨ هي السبب الأساس في تشجيعه لشن الحرب للمرة الأخيرة في غزو الكويت ١٩٩٠ والتي انتهت كما يعرف الجميع بحرب الخليج عام ١٩٩١، والتي ادت الى تدمير نسبة كبيرة من قدرة الجيش وزعزعة الامن والاستقرار في العراق وانعكاس اثرها على المنطقة.

١) هو الاسم العربي لإقليم خوزستان في ايران وعاصمته مدينة الاحواز والتي يعد العرب أحد مكوناتها الرئيسية مع الفرس والبختياريين، وقد نشأت فيها حركة تحررية عربية نادت باستقلالها عن ايران ممثلة بالعديد من الأحزاب، انظر:
Bruce Ingham, Urban and Rural Arabic in Khuzistan, Bulletin of the School of Oriental and African Studies, University of London, Vol. 36, No. 3, 1980, P. 533-553.

2) Simon Henderson, Instant Empire: Saddam Hussien's Ambition for Iraq, Foreign Affairs, Councilon Foreign Relations, Tampa, Fall 1991.

٣) الثابت لدينا الآن من الوثائق ان الولايات المتحدة وحلفائها دعموا العراق اثناء حربه مع ايران بغرض منع هزيمته امامها وليس انتصاره عليها أو بالأحرى ديمومة الصراع بينهما، وان الانتصار العسكري العراقي الأخير في ١٩٨٨ كان نتيجة مخيبة للآمال للغرب ولكل حلفاءه في المنطقة، انظر:
Bruce W. Jentleson, With Freinds Like These: Reagan, Bush and Saddam 1982-1990, WW Norton, NY, 1994.

الخاتمة

تُعد عملية تسييس الجيش أحد أهم الأسبلب لحالة عدم الاستقرار في العراق منذ تاسيس الدولة في العام ١٩٢١، حيث تم استخدام قوة الجيش لحسم الخلافات بين النخبة السياسية، ومن ثُم أداة بيد السلطة الحاكمة لتحقيق أهدافهم السياسية، مما أربك المشهد السياسي، وألحق ضرراً بمؤسسات الدولة، وانعكاسها على المصلحة الوطنية، تتحملها مسؤوليتها النُخبة السياسية والعسكرية، لاسيما الحروب مع الكورد، والحرب العراقية الايرانية، للتبعها عملية غزو الكويت ١٩٩٠، وما تسبب في عدم تطور مؤسسات النظام السياسي بل الى تآكل اداء تلك المؤسسات والجيش بشكل خاص، حتى حدثت الكارثة الكُبرى بالاحتلال العسكري الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣.وتم التوصل الى أهم الاستنتاجات لتدخل الجيش في السياسة من خلال التجربة في العراق ما يلي:

١. صراع التيارات السياسية بين القومية والماركسية واللبرالية والدينية في العراق، وعدم حسم الصراع لصالح جهة معينة مما دفع البعض اللجوء الى استخدام قوة الجيش لصالح مصالحها.

٢. ان نجاح تجربة حُكم القائد العسكري في تركيا وايران مطلع القرن العشرين حفز ضباط الجيش تقليد التجربة في العراق.

٣. عدم تشريع دستور دائم وعدم تكامل تأسيس المؤسسات السياسية، بعد تغير النظام المَلَكي الى الجمهوري عام ١٩٥٨، اوجد حالة من عدم الاستقرار السياسي مما فتح الباب للصراع السياسي الآيديولوجي على الاستحواذ على السلطة بصيغة الانقلاب العسكري بذريعة الاصلاح السياسي.

٤. ان تدخل الجيش في السياسة أربك المشهد السياسي لنظام الحُكم وتسبب في احتلال العراق واسقاط النظام السياسي في العام ٢٠٠٣.

التوصيات

١. ضرورة التزام المؤسسة الامنية بالحياد، بعيداً عن الشؤون والخلافات السياسية، لتتفرغ للأداء واجباتها المهنية في تأمين المستلزمات الاساسية لحماية الاستقرار الامني من التهديدات الداخلية والخارجية.

٢. تعزيز ثقافة الانتماء الوطني لمنتسبي المؤسسة الامنية في العراق وفق المبادئ و المعايير المطبقة في النظم الديمقراطية المتقدمة في العالم.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب العربية:

١. حازم محسن العلي، انتفاضة الموصل – ثورة الشواف ٧ آذار ١٩٥٩، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٧
٢. حسين جميل، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥- ١٩٤٦، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٨٣
٣. حنا بطاطو، العراق، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار،ترجمة عفيف البزاز، الكتاب الثالث، طهران، ٢٠٠٦.
٤. سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقيةحتى عام ١٩٤٥، مكتبة اليقضة العربية، بغداد، ١٩٨٨،
٥. شكيب عقراوي، سنوات المحنة في كردستان.. أهم الحوادث السياسية والعسكرية في كردسنان العراق من ١٩٥٨ الى
٦. صلاح الخرسان، حزب الدعوة الاسلامية حقائق ووثائق: فصول من تجربة الحركة الاسلامية في العراق خلال ٤٠ عاماً، المؤسسة العربية للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دمشق، ١٩٩٩،
٧. صبحي عبدالحميد، أسرار ثورة ١٤تموز١٩٥٨ في العراق، منشوات مكتبة بشار، بغداد، ١٩٨٣
٨. رغيد الصلح، حربا بريطانيا والعراق ١٩٤١ – ١٩٩١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت ١٩٩٤.
٩. زهير الدوري، الفكر السياسي للأحزاب والحركات العلمانية في العراق، دار جداول للنشر والترجمة، بيروت، ٢٠١٣.
١٠. فاضل البراك، دور العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١،
١١. فايز الخفاجي، الحرس القومي ودوره الدموي في العراق، دار سطور، بغداد، ٢٠١٥،
١٢. فؤاد الركابي، الحل الأوحد لاغتيال الزعيم عبدالكريم قاسم، الدار العربية للموسوعات ـ بيروت، ٢٠١٠،
١٣. فالح حنظل، أسرار مقتل العائلة المالكة في العراق، دار الحكمة، لندن، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٨.
١٤. د. كاظم نعمة، الملك فيصل الأول والانكليز والاستقلال، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط٢، ١٩٨٨.
١٥. ليث عبدالحسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز في العراق، مكتبة اليقظة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت،١٩٨١
١٦. عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزرات العراقية، بيروت، ج ٤، ١٩٨٠،
١٧. عبدالرزاق الحسني، الاسرار الخفية في حركة سنة ١٩٤١ التحررية، مطبعة العرفان، بغداد، ١٩٧١،
١٨. عزالدين دياب، التحليل الاجتماعي لظاهرة الانقسام السياسي في الوطن العربي: حزب البعث العربي الاشتراكي نموذجاً، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٣.
١٩. عمار علي السمر، شمال العراق ١٩٥٨– ١٩٧٥، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر،
٢٠. هاني الخير، اديب الشيشكلي صاحب الانقلاب الثالث في سوريا، مكتبة الشرق الجديد، القاهرة،

.١٩٩٥

ثانياً: المجلات والصحف:

٢١. خليل صويلح، حسني الزعيم مفتتح الانقلابات السورية، جريدة الأخبار، دار الأخبار، بيروت، العدد ١٨٠٨، ١٤-٩-٢٠١٢،

٢٢. عبدالرزاق الحسني، لماذا انقلب عارف عبدالرزاق على عبدالسلام، جريدة المدى، مؤسسة المدى، بغداد، العدد ١٢٧٩، ٢٠٠٨/٧/٢١

٢٣. عقيل الناصري، ٨ شباط ١٩٦٣ خطة الانقلاب وواضعوه، ذاكرة عراقية، محلق جريدة المدى اليومية، دار المدى للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٦

٢٤. نجدة فتحي صفوت، العراق ١٩٣٦.. قصة اول انقلاب عسكري في البلاد العربية، ملحق ذاكرة عراقية، جريدة المدى، مؤسسة المدى للطبع والنشر، بغداد، ٢٩-٥-٢٠١٦.

٢٥. يوسف محسن، انتفاضة معسكر الرشيد ٣ تموز ١٩٦٣، جريدة الصباح، مؤسسة الصباح، بغداد، ٢٠١٣/٧/٣.

ثالثاً: المصادر الألكترونية:

٢٦. موقع الحوار المتمدن، موقع على الانترنت:
www.ahewar.org/debqat/show.artg.asp?aid=71819

٢٧. شامل عبدالقادر، مجزرة قاعة الخلد تموز ١٩٧٩ – الحلقة الأولى، موقع الحقائق ٢٠١٥/١/١٦.

٢٨. شبكة البصرة في ١٨/حزيران ٢٠١٠.
www.albasrah.net/ar_articles_2010/0610/hayani_1806120.htm

٢٩. فاضل عباس البدراوي، حقيقة موقف عبدالكريم قاسم من الشيوعيين،، موقع كتابات ٢٠١٥/٢/٨-عبد-الكريم-قاسم-من-الشيوعيين، موقع على الانترنت:
www.kitabat.com/ar/page108/02/2015/44113

٣٠. نجيب الصالحي، الجيش والتحول الديمقراطي في العراق، موقع الثقافة الجديدة.
www.althakafaaljadeda.com/najeeb_algali7i.htm

٣١. هادي حسن عليوي، ١٧ تموز ١٩٦٨... انقلاب الـ ١٣ يوم،، موقع كتابات ٢٠١٦/٧/١٨.
www.kitabat.com/ar/page/18/07/2016/81069/17

٣٢. عبدالرزاق الحسني، قصة النزاع بين قادة العراق بعد احتراق طائرة الرئيس عبدالسلام عارف. موقع على الانترنت: Sadik70.tripod.com/diwan07/hasani.htm

٣٣. محمد عبدالحياني، ايران وحربها على العراق في ٤ أيلول ١٩٨٠ ورد العراق على هذه الحرب في قادسية صدام في ٢٢ أيلول ١٩٨٠، شبكة البصرة في ١٨/حزيران ٢٠١٠.
www.albasrah.net/ar_articles_2010/0610/hayani_1806120.htm

رابعاً: الكتب الاجنبية:

34. Andrew Scott Cooper, The Oil Kings: How the U.S, Iran and Saudi Arabia Changed the Balance of Power in the Middle East, Simon and Schuster Paperbacks, New Yourk, 2011
35. Bryan R. Gibson ,Sold Out? US Foreign Policy, Iraq, the Kurds and the Cold War, Palgrave McMillan Press, NY, 2015, P. 140-144
36. Chery Benard and Zalmay Khalilzad, The Government of God: Iran's Islamic Republic, Middle Eastern Studies, Taylor and Francis Ltd, Abingdon, Vol. 22, No. 3, July 1986
37. David Farber, Taken Hostages: The Iran Hostage Crisis and America's First Encounter with Radical Islam, Princeton University Press, Princeton, 2005
38. Edward R.F. Sheehan, How Kissinger Did it: Step by Step in the Middle East. Foreign Policy, Washington Newsweek Interactive, Washington, No. 22, Spring 1976,
39. Frederick W. Axelgard, A New Iraq, The Gulf War and Implications for U.S Policy, Washington Papers, Washington, 1988,
40. Jack S. Levy, Theories of General War, World Politics, Cambridge University Press, Cambridge, Vol. 37, No. 3, April 1985
41. J.M. Abdulghani (Iraq and Iran. The Years of Crisis, Croom Helm Press, London,
42. Lionid Grinin, Production Revolutions and Periodization of History: A comparative and Theoretic-Mathematical Approach, Social Evolution and History, Uchitel Publishing, Volgograd, Vol. 6, No. 2, 2007
43. Lionid Grinin, Early Stage, Developed State, Mature State: The Statehool Evolutionary Sequence, Social Evolution and History, Uchitel Publishing, Volgograd, Vol. 7, No. 1, 2008.
44. Mark Gasiorowski, The CIA Documunts and the Overthrow of Dr. Musaddiq of Iran, Iranian Studies, International society of Iranian Studies, Abingdon, Vol. 35, No. 1/3 Winter-Summer, 2002, -
45. Mohammad A. Tarbush, The Role of the Military in Politics, A Case Study of Iraq to 1941, Routledge, Abingdon, 2010,
46. Robert McNamara, Britian, Nasser and the Balance of Power in the Middle East 1952-1967. Frank K. Cass, London, 2003.